إشكالية مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر في الجزائر

د. شريف إسماعيل

د. عبدات عبدالوهاب

جامعة الجزائر3

الملخص:

شكل الاقتصاد الأخضر سبيلا من السبل لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، مع التركيز على الأولويات الوطنية في مجال الصحة، السكن والماء الشروب، كل هذا في سبيل استئصال الفقر وتحسين مستوى العيش والرفاهية.

أحرز تقدما ملحوظا منذ اعتماد الألفية وتعبئة المجتمع الدولي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، معززة بإعلان ريو+20" المستقبل الذي نريده.

ومع ذلك لا تزال تواجه إفريقيا تحديات عديدة، تزداد تعقيدا وتفاقما بسبب التبعية الاقتصادية التي تهيمن عليها تصدير المواد الخام والمنتجات الزراعية.

Résumé :

L'économie verte constitue une voie pour assurer le développement durable dans ces trois volets : économique, environnement et sociales, en se basant sur les priorités nationales en matière de sante-logement et eau potable, tous cela rentre dans le cadre d'élimination de la pauvreté et l'amélioration du niveau de vie.

L'économie a connu une avancé considérable durant cette décennie notamment lorsque il y a eux une grande mobilisation de la société internationale appuyer par les résolutions de « Rio+20 » comme symbole « l'économie quand veut ».

Malgré cela reste l'Afrique menacée par plusieurs défis très compliqués par la dépendance économique dû à l'exportation du pétrole et de produits d'agriculture.

مقدمة:

تشير التوصيات الأخيرة لمنظمة العمل الدولية حول التنمية المستدامة والاندماج الاجتماعي في الاقتصاد الأخضر، بأن نموذج التنمية السابق أصبح جد محدود ومكلف، مما يخلف تذبذب في النشاط الاقتصادي بحيث تلمح الإحصائيات على أنه ستكون المستويات الإنتاجية في عام 2030 أقل بنسبة 2,4% مما هو عليه اليوم و7,2% بحلول عام 2050، بالإضافة إلى التدهور الذي يلحق بالبيئة وفقدان خدمات النظام الإيكولوجي القاعدي.[i]

زيادة على ذلك تعاني أغلب الدول النامية ومن بينها الجزائر من عدم فعالية نموذج التنمية من ناحية العمالة المنتجة بسبب عدم إتزان القطاع المالي الذي كلف الشركات والعمال الكثير من المال.

وإذا استمرت الوضعية على حالها فيما يخص طرق الإنتاج عن طريق (الاستهلاك الغير العقلاني للموارد، الإتلاف المستمر للأراضي، إزالة الغابات، الصيد المفرط وتغير المناخ)، سيؤدي حتما إلى ندرة متزايدة للمياه وارتفاع أسعار المنتجات والطاقة والمواد الخام، مما سينجم عنه مشاكل أخرى مثل الفقر وعدم المساواة وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي مما تفرض تكاليف اجتماعية واقتصادية هائلة يصعب على أغلب الدول مواكبتها.[ii]

وضمن هذه النظرة التحليلية جاءت مساهمتنا كورقة طريق نعزز بها وننير عقول الباحثين بأهمية مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر في الجزائر.

يتمحور تركيزنا على طرح الإشكالية التالية:**ما مفهوم الاقتصاد الأخضر وما هي أهدافه ومكانته في الاستراتيجية التنموية في الجزائر؟** .

لذا يتم في هذا البحث طرح مفهوم الاقتصاد الأخضر وكذا التطرق إلى **أهداف الاقتصاد الأخضر ضمن المقاربات والإستراتيجيات الدولية** وفي الأخير عرض وجيز حول الإستراتيجية الوطنية المعتمدة في الجزائر حول وضع ومستقبل الاقتصاد الأخضر.

أولا : ما هو الاقتصاد الأخضر

حسب برنامج الأمم المتحدة، الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة الموارد، بحيث يكمن تدخله إلى الوصول بطرح نسب منخفضة من الكربون والاستخدام العقلاني للموارد والإدماج الاجتماعي.

في هذا الإطار يمكن للاقتصاد الأخضر أن يستعمل بدائل جديدة مثل استغلال طاقة الرياح التي بإمكانها سد (47%) من حاجيات الكهرباء و(25%) منها للتدفئة و(22%) للنقل. أما على مستوى الطاقة الشمسية فقد تم تطويرها بـ (66%) مقارنة بعام 2009 ، أما في نهاية عام 2010 فقد بلغت المنشآت الضوئية طاقة قدرها (35000) ميجاوات في العالم أي ما يعادل (35 مفاعل نووي).[iii]

إن الاقتصاد الأخضر يخلق فرص عمل ويعزز العدالة الاجتماعية في قطاعات متنوعة، بحيث تشير معظم الدراسات إلى تحقيق أرباح بنسبة 0,5 إلى 2% ما يعني من (15 إلى 60 مليون) وظيفة إضافية في جميع أنحاء العالم.

كما يمكن تحقيق إستراتيجيات نمو أخضر أخرى، عن طريق إحداث موجة جديدة من الاستثمارات في الاقتصاد الفعلي، حيث تملك البلدان الناشئة أو النامية إمكانيات كبيرة مثال عن ذلك: استثمارات دولية مصوبة بـ (230

مليار$) سنويا للحد من إزالة النفايات، كما تستطيع تمويل (08 ملايين) وظيفة إضافية ذات الدوام الكامل في البلدان النامية.[iv]

وبلغة بسيطة ومختصرة يعرف الاقتصاد الأخضر بأنه يعي أهمية الطبيعة وفائدة الاستثمار، زيادة على أنه يشجع الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وتفعيل الطاقة.

ثانيا : أهداف الاقتصاد الأخضر ضمن المقاربات والإستراتيجيات الدولية

يشكل تغير المناخ عائقا للتنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر في إفريقيا، التكيف مع هذه الظاهرة هو أولوية من الأولويات إضافة إلى عدة مسائل لا تقل أهمية مثل الاحتباس الحراري وتفعيل الطاقات الجديدة والمتجددة إلى جانب الطاقات الفعالة وتسيير النفايات والحفاظ على النظم البيئية مثل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي بالإضافة على المحافظة على الشريط الساحلي والتغير المناخي.

إن أكبر التحديات التي تواجه القارة هي القضاء على الفقر والاندماج الاجتماعي، وكذلك مكافحة البطالة من خلال توفير وظائف لائقة وخدمات أساسية للسكان، إلى جانب هذا يهدف الجميع والجزائر على وجه الخصوص على خدمات الطاقة الحديثة مع تعزيز برنامج التنمية في البنى التحتية ومبادرة الطاقة للشراكة الجيدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD).[v]

تكمن أهم الأهداف الأساسية التي يسعى تحقيقها الاقتصاد الأخضر في النقاط التالية:

1. تحقيق التنمية المستدامة.
2. توفير الصناعة الخضراء والمؤسسات المستدامة.
3. توفير الوظائف الخضراء.
4. استئصال الفقر.

1. تحقيق التنمية المستدامة:

بإمكان التحول إلى اقتصاد أخضر لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر على نطاق واسع، خاصة وأن العالم اليوم يشهد مخاطر جمة تتطلب إعادة التفكير بصورة جذرية في المناهج والسياسات الاقتصادية. لذا يجب أن يعرف الجميع أن الاقتصاد الأخضر لا يحل محل التنمية المستدامة في الوقت الذي أخفقت عقود من الزمن من خلق ثروات جديدة مع نموذج "الاقتصاد البنى" في وضع حد للتهميش الاجتماعي واستنزاف الموارد. تبقى التنمية المستدامة هدفا حيويا على المدى الطويل بمرافقة من تخضير الاقتصاد.[vi]

2. توفير الصناعة الخضراء والمؤسسات المستدامة:

إن تحقيق اقتصاد أكثر اخضرارا ومراعي للبيئة يستند على أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة، مما يتطلب الأمر إحداث تغييرات في ممارسات معظم الشركات وتغيرات هيكلية في طبيعة الاقتصاد يمنح القدرة للمؤسسات على الاستثمار وتبني أنماط إنتاج جديدة، زيادة على ذلك يتعزز الاقتصاد الأخضر انطلاقا من سوق للعمل الملائم وتقدم في مجال التنمية الاجتماعية.

للإشارة يوجد في البلدان النامية قرابة (1,3مليار) شخص لا يتمتع بالطاقة النظيفة والبيئة، مما يتطلب الأمر بذل المزيد من الجهود لتحسين الوصول إلى الطاقة المتجددة وسيساهم لا مجال في التغلب على ندرة الطاقة وتذبذب التمويل بها.[vii]

3. توفير الوظائف الخضراء:

يتسارع التحرك نحو الاستدامة البيئية واقتصاديات أكثر اخضرارا، حيث تم خلق عشرات الملايين من الوظائف الخضراء، على سبيل المثال في الولايات المتحدة عام 2010، 3,1 مليون شخص شغل وظيفة في السلع والخدمات البيئية (ما يعادل 2,4%)، أما في البرازيل تم إحصاء (2,9 مليون) وظيفة خضراء (6,6% من العمالة الرسمية في 2010)، كان نمو العمالة قويا بشكل خاص في قطاع الطاقة المتجددة مرتفعا بمعدل 21% سنويا بحيث بشغل قرابة (05 مليون عامل) أي أكثر من ضعف عدد العاملين قبل بضعة سنوات.[viii]

4. استئصال الفقر:

مازال الفقر يميز أغلب الدول النامية وهو ما تميزه التفاوتات الاجتماعية وعدم المساواة في الوصول إلى خدمات التعليم الصحة والقرض وحقوق الملكية، ومن بين الخصائص التي يقدمها الاقتصاد الأخضر هو قدرته على تقديم خيارات متنوعة للتنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر دون الإنقاص من الموارد الطبيعية للبلاد. [ix]

يتيح التخضير الاقتصادي الفرصة لتحسين الاندماج الاجتماعي من خلال معالجة تحديات ندرة الطاقة، وفي كثير من الأحيان ينفق الأفراد ذوي الدخل الضعيف جزءا معتبرا من الميزانية في الحصول على الطاقة وحصة هامة في شراء السلع والخدمات مثل الغذاء والنقل، ففي بعض المناطق النائية من آسيا وإفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية تبلغ نسبة تكاليف الطاقة للأسر ذات الدخل المنخفض ثلاث مرات وأحيانا (20 مرة) مقارنة بالأسر ذات الدخل الكبير بحيث يتفاقم الوضع للعديد من العائلات الفقيرة التي لا يمكنها الحصول على وسائل السكن والنقل المقتصدة للطاقة.

ثالثا: الإستراتيجية الوطنية حول واقع ومستقبل البيئة والاقتصاد الأخضر في الجزائر

تقوم الإستراتيجية الوطنية لتطوير وتنمية الاقتصاد الأخضر في الجزائر على أساس خمسة أجزاء أساسية نستعرضها فيما يلي:

1. الواجهة الخلفية الاجتماعية – الاقتصادية.
2. الهشاشة البيئية قابلية الطبيعة والعوامل البشرية.
3. حالة البيئة والسياسات المتبعة.
4. التأثيرات المالية للسياسات المتبعة.
5. الإنجازات (2005-2007) كأسس لسياسة عصرية للبيئة والتنمية المستدامة.

نتطرق عند أهم حيثيات هذه المحطات الكبرى وذلك على النحو التالي:

1. الواجهة الخلفية الاجتماعية – الاقتصادية:

تعتمد هذه الخلفية على تحليل جملة من العناصر أهمها: التنمية البشرية مع إعداد مخطط العمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة مع اتخاذ التدابير القانونية والمؤسساتية اللازمة وفي الأخير اتخاذ نظرة شاملة حول الحكم البيئي.

1.1. التنمية البشرية: يعتبر النمو الاقتصادي نعمة لأي بلد إذا ما كان هذا النمو مرفوقا بتوزيع عادل للثروة، وبعبارة أخرى إذا كان هذا النمو مصحوبا بتقلص في ظاهرة انتشار الفقر، بل سيكون هذا النمو أكثر إفادة إذا ما كان مصحوبا بانخفاض في الآثار السلبية التي يحدثها على البيئة.[x]

2.1. مخطط العمل للبيئة والتنمية المستدامة: تكمن الأهداف الوطنية للإستراتيجية البيئية إلى بلوغ جملة من الغايات:

- تحسين صحة ونوعية حياة المواطنين.
- حماية الثروة الطبيعية وتحسين إنتاجها.
- تقليص الخسائر الاقتصادية وتحسين التنافسية.
- حماية البيئة الشاملة.[xi]

3.1. التدابير القانونية والمؤسساتية: إنها إجراءات هامة تمس:[xii]

- تكييف القوانين.
- تدعيم القدرات.
- تخطيط وتسيير برامج العمل البيئية (إنشاء المعهد الوطني للتكوين في البيئة).
- تدعيم شبكة مراقبة ومتابعة الأنظمة البيئية (إنشاء مرصد وطني للبيئة وتنمية مستدامة).
- تطوير الهندسة المؤسساتية، كإنشاء وكالة وطنية للنفايات ومحافظة وطنية للساحل، ومركز لتنمية الموارد البيولوجية.
- وضع أدوات اقتصادية ومالية، عن طريق إحداث تعريفات جبائية بيئية تمس إزالة النفايات ومنع تلوث الماء والجو بالإضافة إلى رسوم على المحروقات الملوثة، كل هذه الرسوم تحول إلى الصندوق الوطني للبيئة.

4.1. الحكم البيئي: يتدعم النظام البيئي بآلية للحكم مثل المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة إلى جانب مختلف القطاعات الوزارية ووكالات البيئة والولايات والبلديات زيادة على الهياكل اللامركزية والمؤسسات مع إشراك القطاع الخاص.[xiii]

2. الهشاشة البيئية قابلية الطبيعة والعوامل البشرية:

إن تقليل هذه الهشاشة تمخض عنه بروز عدة معطيات مدونة في خمسة نقاط هامة وهي كما يلي:

1.2. قابلية الإقليم والمناخ: تتميز الجزائر بإقليم جاف وشبه جاف وجد متباين، بحيث 95% من التراب الوطني يخضع لظروف غير مواتية لتساقط الأمطار، أما المنطقة التلية تمثل 04% فقط من مساحة الإقليم بينما الهضاب العليا تمتد على نحو 09% من التراب لكونها قليلة الحظوة من حيث المياه.[xiv]

إن الجزائر بلد ذو مخاطر زلزالية مرتفعة تتموقع في مناطق جد محدودة مثل (بومرداس- معسكر- تيبازة - الشلف-جيجل-البلدية-وهران-جزائر عاصمة).

2.2. التهيئة وشغل أراضي الإقليم: تشير البحوث أن تموقع السكان بكل جهة يمثل 65% في التل، 25% للهضاب العليا و10% للجنوب، أما من الناحية القدرات الاقتصادية فإن $\frac{2}{3}$ من وحدات الصناعية تقع في المنطقة التلية زيادة على 95% من مياه الينابيع تحول لنفس الجهة، ناهيك عن شبكة الطرق السريعة والسكك الحديدية وأغلب شبكات الاتصالات اللاسلكية.[xv]

3.2. عدم حيوية نموذج الاستهلاك: بفعل تطور الحضارة والنمو، انقلب نموذج الاستهلاك من ريفي إلى صناعي، نتج عنه سلوكات بيئية وانبعاثات هامة أفرزت نفايات ملوثة.

4.2. الفقر والتخلف: يعيش أغلب الجزائريين في ظروف هشة تتميز بالفقر مما انجر عنه تدهور في الموارد المتجددة التي تتمثل في التربة والماء والغابات والمراعي.

5.2. العنف واللاأمن: يلعب العنف دورا في تدهور البيئة، إذ نجد العنف المرتبط بالإرهاب، وذلك المتعلق بتهاون الدولة إلى جانب العنف المرتبط بالنزوح نحو المدن مما جعل 60% من السكان يعيشون في أقل من 04% من مساحة التراب الوطني.

3. حالة البيئة والسياسات المتبعة:

قامت السلطات العمومية بتحليل وتشخيص وثيق لوضعية البيئة في بلادنا مما تطلب منها اعتماد سياسات لمواجهة الكوارث وذلك عبر عدة جوانب نلخصها فيما يلي:[xvi]

- الجانب الأول: مرتبط بحماية الأراضي والأنظمة البيئية الصلبة إلى جانب معالجة النظام البيئي الغابي والسهلي والصحراوي.
- الجانب الثاني: يعالج ساحل البحر ومنطقة الشاطئ.
- الجانب الثالث: يمس الموارد البيولوجية والبيئية والأمن البيولوجي.
- الجانب الرابع: يخصص لحماية المياه العذبة.
- الجانب الخامس: دراسة وتهيئة البيئة الحضرية.
- الجانب السادس: دراسة وتهيئة البيئة الغابية.
- الجانب السابع: منشآت النقل (البري – البحري – الجوي).
- الجانب الثامن: الأمراض المرتبطة بتدهور البيئة (المتنقلة عبر المياه، مياه السباحة، تلوث جوي، الأمراض المهنية، التسمم العقربي).
- الجانب التاسع: المخاطر الكبرى (الطبيعة منها مثل الزلازل والجفاف والفيضانات، والمخاطر التكنولوجية).
- الجانب العاشر: الطاقة المتجددة.
- الجانب الحادي عشر: تدهور التراث الثقافي والأثري.
- الجانب الثاني عشر: تبني إستراتيجية للتربية البيئية.

4. التأثيرات المالية للسياسات المتبعة:

من خلال مختلف التأثيرات المالية، نحاول سرد تقديرات كلفة تدهور البيئة وأثرها على الثروة الطبيعية، ثم عرض الأفكار الأولى المستخلصة من ذلك.

1.4. تقديرات كلفة تدهور البيئة وأثرها على الثروة الطبيعية:

أحصت وزارة البيئة وتهيئة الإقليم حجم الأضرار التي ألحقت على الثروة الطبيعية والمقدرة بـ 1,84% من الناتج الداخلي الخام(PIB) عام 2000، والجدول رقم (1) يوضح في دراسة مقارنة بين عام (2000 و 2007) التكاليف المستعملة:

الجدول رقم (1): تكاليف التدهور البيئي من 2000 إلى 2007 (%)/PIB.

المعطيات	2000	2007
– Eau	%1,55	%1,29
– Solo, Forêt, Biodiversité	%1,36	%1,06
– Energie, compétitivité	%1,30	%0,80
– Air	%1,00	%0,85
– Littoral, Archéologie	%0,90	%0,61
– Déchets	%0,89	%0,60
المجموع	%7,00	%5,21

المصدر: وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، التقرير حول حالة البيئة، 2008، ص342.

نلاحظ من خلال هذه المعطيات تراجع في نسبة تكاليف التدهور البيئي من 7%/PIB عام 2000 إلى 5,21%/ PIB عام 2007، كما تشير التقارير من جهة أخرى خلال سنة 2000 كانت تكاليف الأضرار وسلبية الفعالية تمثل 7%/PIB أي ما يقارب 3,5 مليار $ في حين انخفضت هذه النفقات عام 2007 لتمثل 5,21%/PIB أي بقيمة 2,6 مليار $.[xvii]

2.4. عرض وجيز حول الأفكار الأولى المستخلصة: إن هذا العرض يتطرق إلى أربعة أفكار مميزة نوردها فيما يلي:

- ضرورة إزالة التلوث الجاري من جراء الماء والبحر المقدر بـ 0,69%/PIB.
- تحقيق نوعية أفضل من الهواء والمقدرة أضراره 0,90%/PIB.
- تحكم أكثر في النفايات المنزلية والصناعية والمقدرة بـ 0,19%/PIB عام 2007.
- محاربة الفقر عن طريق برنامج الأشجار المثمرة، برامج التشغيل الريفي الرامية إلى تحسين التربة الفلاحية، بالإضافة إلى سياسات التنمية المحلية والريفية.[xviii]

5. الإنجازات (2005–2007) كأسس لسياسة عصرية للبيئة والتنمية المستدامة

من ضمن الإنجازات المحققة خلال المخطط الخماسي (2005–2009) وهو إصدار جملة من القوانين من الجيل الثاني بالإضافة إلى خلق هيئات جديدة في خدمة التنمية المستدامة مع استحداث أدوات اقتصادية وجبائية بمعايير دولية وأخيرا البدء في تنفيذ مسعى المخطط الوطني للعمل من اجل البيئة والتنمية المستدامة.

سنحاول في عجالة التطرق إلى هذه المحطات بنوع من الاختصار.

1.5. الإطار التشريعي لحماية البيئة في الجزائر: لقد قامت الجزائر بمواكبة الركب في مجال حماية البيئة عندما أصدرت العديد من النصوص القانونية نحاول أن نلخصها فيما يلي:[xix]

- القانون رقم 01-19 الصادر في 2006/12/12 المتعلق بتسيير ومراقبة وإزالة النفايات.
- القانون رقم 01-20 الصادر في 2001/12/12 المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم.
- القانون رقم 02-02 الصادر في 2002/02/05 المتعلق بحماية وتثمين الشريط الساحلي.
- القانون رقم 02-08 الصادر في 2002/05/08 المتعلق بشروط إنشاء مدن جديدة وتحصيتها.

- القانون رقم 03-10 الصادر في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستديمة.
- القانون رقم 04-03 الصادر في 2004/06/23 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستديمة.
- القانون رقم 06-06 الصادر في 2006/02/20 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.
- القانون رقم 04-20 الصادر في 2004/12/25 المتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستديمة.
- القانون رقم 07-06 الصادر في 2007/05/13 المتعلق بتسيير وحماية المساحات الخضراء.

2.5. استحداث هيئات جديدة في خدمة التنمية المستدامة: من أجل التأقلم والمعطيات الجديدة الداعية إلى توفير مناخ بيئي سليم والعمل وفق آليات التنمية المستدامة والحكم الراشد، عملت الدولة على إنشاء هيئات أهمها:[xx]

- إنشاء وزارة التهيئة العمرانية، البيئة والسياحة ثم حولت إلى وزارة البيئة وتهيئة الإقليم.
- مديريات ولائية ومفتشيات جهوية للبيئة عددها (05) وهي (وهران- بشار- الجزائر العاصمة-ورقلة- عنابة)، بحيث تدعمت هذه الهيئات بعمال التأطير والتنفيذ انتقلت من 60 عون إلى 110 عام 2005.

كما استفاد القطاع من مخصصات مالية في جانب التسيير انتقلت من 288.116.000 دج في سنة 2000 إلى 1.299.619.000 دج في 2007 أي بزيادة أكثر من 100%، أما من جانب التجهيز فقد استفاد القطاع عام 2000 إلى 2007 من حوالي 7,2 مليار دج.

- استحداث فضاءات وسيطة قصد تحقيق أمثلية الأداء البيئي، من أمثلتها:
  - المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.
  - المحافظة الوطنية للتكوين على البيئة، زيادة على السلطة الوطنية للموارد البيولوجية
  - الوكالة الوطنية للنفايات والمركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية.
  - المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأكثر نظافة.
  - المجلس الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم.
  - الندوات الجهوية لتهيئة الإقليم بالإضافة إلى المحافظة الوطنية للساحل.
  - الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير، زيادة على ذلك الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية.
  - السلطة الوطنية المعنية، إضافة إلى مندوبية الأخطار الكبرى ومجلس التنسيق الشاطئي.

3.5. أدوات اقتصادية ومالية جبائية بيئية بمعايير دولية: من أجل حماية البيئة ومنع التعدي على الطبيعة وخلق ثقافة خضراء تم استحداث جملة من الرسوم نوردها فيما يلي:[xxi]

أ. الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة: أهمها:

- الرسم على رفع النفايات المنزلية.
- الرسم التحفيزي للإنقاص المخزون من النفايات الصحية.
- الرسم التحفيزي على إنقاص المخزون من النفايات الصناعية الخاصة.
- الرسم على الأكياس البلاستيكية.

ب . الرسم المتعلق بالأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة: أهمها:

- الرسم التحفيزي لإنقاص المخزون من النفايات الصناعية الخطيرة.
- الرسم التحفيزي على إنقاص المخزون المرتبطة بأنشطة المستشفيات.
- رسم على الأنشطة الملونة والخطيرة على البيئة.ذ
- الرسم الإضافي على التلوث الجوي ذو الطابع الصناعي.

ج. الرسوم الخاصة بالانبعاث الجوي: أهمها:

- الرسم الإضافي على التلوث الجوي ذو الطابع الصناعي.
- الرسم على الوقود، وتعميم الوقود النظيف.

د. الرسم الخاص بالتدفقات الصناعية السائلة: أهمها:

- الرسم الإضافي على المياه الصناعية المستعملة.

هـ . الرسم على العجلات وعلى الزيوت

و. موارد جبائية جديدة للبلدية

4.5. آليات التمويل والتحفيز لفائدة التنمية المستدامة: لقد تم استحداث العديد من آليات التمويل نذكر أهمها:[xxii]

- الصندوق من أجل البيئة وإزالة التلوث.
- الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب.
- الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الشاطئية.
- الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة.
- الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا.
- صندوق الجبل وصندوق محاربة التسحر وتنمية الرعي والسهوب.
- زيادة على هذا هناك آلية المشاريع الممولة من طرف وكالة دعم وتشغيل الشباب بحيث تم اعتماد 36 مشروع استعادة و63 مشروع رسكلة. كما تم اعتماد مشروع الجزائر البيضاء عن طريق إزالة البلاستيك وخاصة منع استخدام الكيس البلاستيكي الأسود زيادة استعادة تلك المتواجدة في السوق بحيث تم إحصاء 15 مليون كيس يوميا و05 مليار في السنة.

5.5. بدء العمل على تنفيذ المخطط من أجل البيئة والتنمية المستدامة: يهدف هذا المخطط إلى تحسين الصحة العمومية ونوعية حياة المواطنين، حماية وتحسين إنتاجية رأسمال الطبيعي وكذلك تقليص الخسائر الاقتصادية وتحسين المنافسة، وأخيرا حماية البيئة الشاملة. ومن أجل تحقيق الاقتصاد الأخضر قامت الجزائر بإنجاز العديد من الأشغال أهمها:[xxiii]

- إنجاز سد بني هارون بطاقة 960 مليون م^3.
- تحويل المياه من عين صالح إلى تمنراست على مسافة تقارب 700 كلم لتموين 90000 ساكن.

- إنجاز محطات لتحلية مياه البحر (09 متواجدة حاليا بطاقة توفير 1,39/hm^3 يوميا).
- الإنجاز المستقبلي للعمارات الذكية.
- الطاقة المتجددة والشمسية، بحيث من المزمع إنتاج حوالي 5% من الكهرباء إلى غاية 2015 أما على مستوى الطاقة المتجددة فإنه من المتوقع بناء محطة تنتج قرابة مليون كلم بأدرار من شأنها إنتاج (Kw 200) تزود 673 منزل على مستوى تندوف و871 منزل في أدرار على طول 30 متر.
- مفرغة للنفايات بعدما تقرر تحويل مفرغة وادي السمار إلى حديقة كبيرة للتسلية بمساحة 204 هكتار بمبلغ 6,5 مليار دج.

الخاتمة:

أجمعت العديد من الدراسات وخاصة الندوة الإفريقية المنعقدة أخيرا بوهران يومي 22 و2014/02/23 على أن الاقتصاد الأخضر بوصفه أحد السبل لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، أن يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والمستدام وتوفير مناصب الشغل الكريمة للجميع وتحسين الرفاهية. كما لا يشكل الاقتصاد الأخضر حاجزا أو شرطا إضافيا يعيق التبادل الاقتصادي والتجاري الثنائي والدولي.

يستلزم الاقتصاد الأخضر استثمارات هائلة يمر عن طريق ترقية المبادرات الدائمة للإنتاج والاستهلاك، وبمشاركة أكيدة من قبل القطاع الخاص الدولي والوطني الذي يجب أن يتحمل جزء من مسؤوليته الاجتماعية.

إن التغير المناخي والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف وفقدان التنوع البيولوجي وانتشار النفايات والمواد الكيماوية الخطرة، والتلوث البحري والساحلي زيادة على ارتفاع المياه على مستوى سطح البحر ترهن التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة. والجزائر كإحدى الدول الإفريقية المعنية بظاهرة تدهور البيئة، عملت منذ مدة بكل الوسائل المتاحة لديها من أجل بناء مخطط وطني إستراتيجي يقوم على أساس استحداث رسوم جبائية لمحاربة التلوث زيادة على بناء إطار تشريعي قانوني يرافق تطبيق السياسات دون أن ننسى تلك الهيئات التنظيمية المعول عليها في تنفيذ سياسة بيئية تضمن اقتصاد أخضر دائم.

لهوامش:

(i) الندوة الإفريقية حول الاقتصاد الأخضر، برعاية وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، وهران، 22-2014/02/23.

(ii) Revu Aspewit Bulletin, « l'économie verte », Tlemcen, N°12/06/2012, p:3
Email : aspewit@yahoo.fr

(iii) ثامر ياسر البكري وأحمد نزار النوري، "التسويق الأخضر"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007، ص ص:70-80.

(iv) محمد عبد الوهاب العزاوي، أحمد سليمان محمد الجرجري، "التصنيع الأخضر كأحد متطلبات الأداء البيئي ودوره في تحقيق التوفق التنافسي"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني

حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، كلية الاقتصاد، ورقلة، 22 و2011/11/23، ص:753.

(v) عبد المجيد قدي، "الاقتصاد البيئي"، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2010، ص:152.

(vi) سناء حم عيد، "إستراتيجية الطاقة المتجددة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، دالي إبراهيم، 2013، ص ص:21 - 43.

(vii) www.caev.mate.gov.dz, vu le 02/2014

CV2014@mate.gov.dz, vu le 02/2014

(viii) مذكرة المركز الجهوي للأنشطة، "برنامج الأمم المتحدة للبيئة مخطط نشاط متوسطي"، سبليت، كرواتيا، أفريل 2002.

(ix) مجبر محمد، "العلاقة المتبادلة بين البيئة والتنمية باعتبارها أداة للقضاء على الفقر في الدول النامية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول حماية البيئة، كلية الاقتصاد، المركز الجامعي بخميس مليانة، 03 و2010/04/04.

(x) وزارة التهيئة العمرانية والبيئة، "التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة"، 2010، ص ص: 26 - 28.

(xi) وزارة الطاقة والمناجم،"دليل الطاقات المتجددة"، مديرية الطاقات الجديدة والمتجددة"، الجزائر،2007، ص ص:20 -30.

– وزارة الطاقة والمناجم، "برنامج الطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية"، تصميم وطباعة سات أنفو، شركة مجمع سونلغاز، الجزائر، 2011/03.

(xii) القانون رقم 99-09 الصادر في 1999/07/28 المتعلق بالتحكم في الطاقة.

– القانون رقم 04-09 الصادر في 2004/08/14، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

(xiii) المرسوم التنفيذي رقم 88-60 الصادر في 1988/03/22 المتعلق بإنشاء مركز تطوير الطاقات المتجددة.

–وزارة الطاقة والمناجم 2007 و2011، مرجع سبق ذكره، ص:25.

(xiv) Boudries Khellaf, « Estimation de l’hydrogène solaire au Sud Algérien », Revue énergie renouvelable au centre de développement des énergies renouvelables, Bouzaréah, Alger, 2003, pp : 70 - 80.

(xv) وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، "التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر"، 2010، ص ص:44 - 46.

(xvi) ملياني حكيم، حمادي مراد، "واقع التلوث البيئي في الجزائر سبل محاربته ومدى ارتباطه بظاهرة الفقر"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية، حالة الجزائر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2010، ص ص :05 - 10.

[xvii] وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، "التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة"، عبر الموقع الإلكتروني (www.caev.mate.gov.dz)، 2008.

[xviii] عز الدين دعاس، "أثار وتطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2011، ص ص:20 - 30.

[xix] القانون 03-10 الصادر في 2003/07/13 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

–عز الدين دعاس: مرجع سبق ذكره، ص ص :21 - 22.

[xx] وناس يحي، "الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر"، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007، ص ص :140- 160.

[xxi] كنوش عاشور، عزو علي، "فعالية الإدارة البيئية في الحد من مشكلات التلوث بالإشارة إلى حالة الجزائر"، ملتقى وطني خامس حول البيئة، سكيكدة، كلية الاقتصاد، 21، 2008/10/22، ص ص :10-20.

[xxii] الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية: www.micl.gov.dz, 2014.

–الموقع الإلكتروني لوزارة المالية (المديرية العامة للضرائب): www.minf.dgi.gov.dz, 2014.

–الموقع الرسمي لوزارة البيئة وتهيئة الإقليم: www.caev.mate.gov.de, 2014.

[xxiii] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، "الندوة الإفريقية حول الاقتصاد الأخضر"، وهران، 22-2014/02/23، البيان الختامي، ص ص:1 إلى 8.